

بسم الله الرحمن الرحيم

مادة /مقدمة في العلوم السياسية

محاضرة (٦)

(مخصصة لطلاب كلية التجارة)

القائمان على التدريس: د/أحمد وهبان – د/أسامة العادلي
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة
الإسكندرية

نظرية الدولة

أولاً: عناصر (مقومات) الدولة

تتألف الدولة من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

(١) التجمع البشري (أي الشعب)

(٢) الإقليم

(٣) السلطة السياسية

ولكل عنصر من هذه العناصر الرئيسية ركنان أحدهما مادي والآخر معنوي على النحو التالي:

(١) التجمع البشري:

الركن المادي: هو مجرد التجمع الغريزي الفطري لجماعة من البشر، حيث إن الإنسان كائن اجتماعي سياسي بطبعه.

الركن المعنوي: يتمثل في وعي أعضاء التجمع (الجماعة أو الشعب) بهدف تجمعهم وهو تحقيق المصلحة العليا للجماعة.

(٢) الإقليم:

الركن المادي: وهو عبارة عن قطعة الأرض (المساحة الجغرافية) التي تسكنها الجماعة البشرية (الشعب).

الركن المعنوي: ويشير إلى ارتباط أفراد التجمع البشري (الشعب) بإقليمهم (أرض الدولة) باعتباره "الوطن"، أرض الآباء والأجداد، دار السلام وما عداه دار الحرب. لكي يظهر بذلك مفهوم "نحن" ليعبر به أفراد التجمع البشري عن أنفسهم، ومفهوم "هم" ليعبروا به عن الشعوب الأخرى.

(٣) السلطة السياسية:

الركن المادي: (القوة) ويشير إلى احتكار الحاكمين لأدوات الإكراه المادي في المجتمع.

الركن المعنوي: (الشرعية والخيرية) ويتمثل في تصور أفراد المجتمع لهذا الاحتكار على أنه شرعي وخير، يستهدف تحقيق الأمن والاستقرار والسلام داخل المجتمع (أي تحقيق المجتمع الهادئ).

ثانياً: الخصائص الكيفية (القيمية) للدولة

ونعني بها: (١) خضوع السلطة للقانون (أو الدستورية).

(٢) التجانس القومي.

(٣) السيادة.

وفيما يلي نعرض لكل منها:

(١) خضوع السلطة للقانون (الدستورية)

بمعنى خضوع السلطة (عملية الحكم) لنظام قانوني مسبق (**دستور**) يلتزمه الحاكمون والمحكومون على قدم المساواة. بمعنى أن الجميع سواسية أمام القانون، لا أحد فوق القانون، سيادة القانون. وإذن فالحاكم ليس صاحب

السلطة وإنما هو قائم عليها، أما صاحب السلطة فهو الدولة، **ومن هنا يتعين التمييز بين مفهومي الدولة والحكومة:**

_ **الدولة** هي شخصية اعتبارية، مجرد رمز للحياة العليا للمجتمع ولكنها صاحبة السلطة.

_ أما **الحكومة** فهي جهاز عضوي يمارس السلطة ليس باعتباره صاحبها وإنما لحساب صاحبها الأصل المتمثل في الدولة، فالحاكم ليس صاحب السلطة وإنما هو قائم عليها يمارسها طبقاً لقانون مسبق (دستور) ولا يحكم بالهوى.

الشخصية الاعتبارية للدولة:

للدولة شخصية اعتبارية بمعنى أنها تتمتع بالحقوق وتحمل بالالتزامات، فمن حقوقها مثلاً حق البقاء، وحق التملك، وحق التقاضي، كما أن لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة الحاكم، فأموال الدولة تختلف عن أموال الحاكم، وديونها تختلف عن ديونه الشخصية، ومن التزاماتها عدم الاعتداء على سيادة الدول الأخرى، والتزامها بتسديد ديونها، وهكذا. وارتباطاً بكون الدولة شخصية اعتبارية مستقلة يظهر ما يسمى **بمبدأ (الاستمرار)** والذي يعني:

استمرار شخصية الدولة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات بغض النظر عن أية تغييرات قد تطرأ على أي من عناصرها الثلاثة (أي الشعب والإقليم والسلطة السياسية). بمعنى أن تغير الحكومات على سبيل المثال لا يؤثر على الحقوق والالتزامات القانونية للدولة كالديون مثلاً.

(٢) التجانس القومي

ويقصد به تجانس العنصر البشري (السكان) للدولة بما يؤدي إلى تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي داخلها.

والعامل الرئيسي المحقق للتجانس القومي هو رغبة السكان في الحياة المشتركة وهي قد تنتج عن وحدة اللغة أو الأصل أو الدين (أو كلها أو بعضها) بين السكان، كما قد تنتج عن وحدة المصالح، ومن الدول التي يتجانس سكانها من خلال وحدة الأصل و اللغة والدين كل من المملكة العربية السعودية، وسوريا، وتونس، ومصر، واليابان، وفرنسا، وغيرها.

أما الدول التي يتجانس سكانها بفعل وحدة المصالح برغم اختلاف الأصل أو اللغة أو الدين فمن أهم أمثلتها:

_ **الولايات المتحدة** والتي ينحدر سكانها من شتى أجناس الأرض إلا أن هناك رغبة في الحياة المشتركة تنجم عن وحدة المصالح، أو ما يسمى **بظاهرة القبول العام** والتي تعني قبول الشعب الأمريكي بمختلف أجناسه ودياناته لنمط الحياة الأمريكي القائم على الرفاهية الاقتصادية والحريات السياسية المكفولة للأفراد.

_ **دولة سويسرا** التي يتألف سكانها من أربعة أجناس، ألمان ينحدرون من أصل ألماني ويتحدثون الألمانية، وفرنسيون ينحدرون من أصل فرنسي

ويتحدثون الفرنسية، وإيطاليون ينحدرون من أصل إيطالي ويتحدثون الإيطالية بالإضافة إلى فئة رابعة تتحدث لغة الرومانشي التي هي إحدى اللغات اللاتينية.

وأيا كان الأمر فإن الدولة المتجانسة قومياً تعرف بالدولة القومية، أي دولة الأمة الواحدة وهي تتميز بالوحدة الوطنية، والاستقرار السياسي، ولا مجال فيها بطبيعة الحال للحركات العرقية الانفصالية. وذلك على عكس **المجتمعات متنوعة العرقيات** وهي مجتمعات تتكون من جماعات عرقية عديدة لا ترغب في العيش المشترك، وبالتالي تكون هذه المجتمعات دائماً عرضة لعدم الاستقرار السياسي، حيث الحروب الأهلية، أو الاضطرابات الدائمة الأمر الذي كثيراً ما يؤدي إلى تفككها. ومن أمثلة المجتمعات متنوعة العرقيات كل من:

__ **الاتحاد السوفيتي** السابق الذي تفكك في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ إلى ١٥ دولة هي: روسيا الاتحادية، أوكرانيا، روسيا البيضاء (وهي الجمهوريات السلافية)، وقازقستان " أو كازاخستان"، تركمانستان، قرجيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان (وهي جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية)، و جورجيا، أرمينيا، أذربيجان (وهي جمهوريات القوقاز)، و إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا (وهي جمهوريات البلطيق)، بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا أو مولدافيا.

__ **يوغسلافيا** التي تفككت منذ بداية التسعينيات وحتى الآن إلى دول عديدة هي صربيا، الجبل الأسود (أو مونتيجرو)، كرواتيا، البوسنة والهرسك، مقدونيا، سلوفينيا، وأخيراً كوسوفا.

_ **لبنان** التي تضم المارون والشيعة والسنة والدروز وغيرها من الطوائف (شهدت حرباً أهلية خلال الفترة ١٩٧٥ : ١٩٩٠).

_ **السودان** الذي يضم ما يزيد عن ٧٥٠ جماعة عرقية و به حوالي ١١٤ لغة مكتوبة (مشكلة جنوب السودان ومشكلة دارفور).

_ **الهند** والتي تعاني من اضطرابات دائمة بين طوائفها المختلفة من هندوس ومسلمين وسيخ وبوذيين ومسيحيين وغيرهم.

_ **إثيوبيا** حيث انفصلت عنها إريتريا عام ١٩٩٣.

_ **رواندا** التي شهدت حرباً أهلية طاحنة بين الهوتو والتوتسي أسفرت في عام ١٩٩٤ وحده عن مصرع زهاء المليون شخص فيما عرف بمذبحة القرن.

_ **العراق** والانقسام الدائم بين الشيعة والسنة والأكراد والتركمان وغيرهم.

(٣) السيادة

_ السيادة خاصة قديمة في المجتمعات الإنسانية طالما التصقت بالملوك والأباطرة؛ قبل أن تصبح صفة لصيقة بالدولة. **أما مفهوم السيادة** فقد صاغه المفكر الفرنسي جان بودان ضمن ما يعرف بالكتب الستة عن الدولة في القرن السادس عشر.

_ ويقصد بالسيادة:

سلطة الدولة في الانفراد بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها، ورفض الخضوع لأية سلطة خارجية إلا بإرادتها.

ويعبر عن ذلك بالقول **الدولة سيادة قرارها، والدولة سيادة في دارها** (أي إقليمها)،، **والإقليم هو وعاء السيادة** (أي أنه النطاق الجغرافي الذي تمارس عليه الدولة مظاهر سيادتها).

السيادة والعلاقات الدولية

العلاقات الدولية (أي العلاقات بين الدول في البيئة الدولية) هي علاقات بين دول ذات سيادة تنفرد بإصدار قراراتها في الداخل وترفض الخضوع لأية سلطة خارجية، وبالتالي فلا توجد سلطة عليا فوق الدول،، وعليه **لا يصح** وصف الوضع الدولي **بالمجتمع الدولي** (نظراً لغلبة السلطة العليا فوق الدول التي هي دول ذات سيادة)، أما الوصف الصحيح في هذا الصدد فهو **الجماعة الدولية**،، أو **جماعة الدول**.



تحياتي